إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي

(دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية)

د. سمر الامير غازى عبدالحميد

مدرس اقتصاد كلية التجارة جامعة طنطا

مستخلص

يهدف البحث إلى الوصول إلي إطار مقترح لقياس وتفسير تأثير الشمول المالي علي تحقيق النمو الاحتوائي في جمهورية مصر العربية، تحديد الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي في الفكر الاقتصادي والتعرف على نواحي القصور في هذا الإطار وتحديد عناصر ارتكازه من الفقر و النمو و المساواة.

وتتحدد المشكلة الرئيسية للبحث في أربعة أبعاد، البعد الأول يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تخفيض مستويات الفقر في جمهورية مصر العربية، البعد الثاني يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق مستويات أعلى للنمو في جمهورية مصر العربية، البعد الثالث يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق درجة أعلى من المساواة بين فئات المجتمع المختلفة في جمهورية مصر العربية، البعد الرابع يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق درجة أعلى من المساواة بين المناطق الجغرافية المختلفة في جمهورية مصر العربية

ويركز البحث على اختبار فرضية رئيسية عن وجود علاقة طرديه موجبة بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي و تحقيق النمو الاحتوائي بمحاوره الثلاثة الفقر والنمو والمساواة في جمهورية مصر العربية

وقد أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في توزيع فرص التوظيفY1 بنسبة ٢.٣%، أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للفرد Y2 بنسبة ٥.٢%.

كما أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في مستوي المعيشة Y3 بنسبة ٤.٢ % ، أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في خدمات التعليم Y4 بنسبة ٠.٣% ، بالإضافة إلى أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في الخدمات الصحية Y5 بنسبة ٥.٧% .

Abstract
The research aim is to reach a proposed framework for measuring and interpreting the impact of Financial Inclusion on the achievement of Inclusive Growth in the Arab Republic of Egypt, To define the conceptual framework for the Inclusive Growth of economic thought, to identify the shortage of this framework
The main research problem is defined in four dimensions. first dimension concerns the impact of the financial inclusion program on reducing poverty levels in the Arab Republic of Egypt, second dimension concerns the impact of the financial inclusion program on achieving higher levels of growth in the Arab Republic of Egypt, third dimension relates to the impact of the financial inclusion program on achieving a higher degree of equality among different social groups in the Arab Republic of Egypt. fourth dimension concerns the impact of the financial inclusion program on achieving a higher degree of equality among the different geographical regions in the Arab Republic of Egypt.
Te results showed that the change in financial inclusion initiative (X) affects the employment opportunities distribution Y1 by 2.3%, the change in the financial inclusion initiative (X) affects the GDP per capita Y2 by 5.2%.
The change in the Financial Inclusion Initiative (X) affects the standard of living Y3 by 4.2%. The change in the Financial Inclusion Initiative (X) affects education services Y4 by 0.3%. In addition, The change in the Financial Inclusion Initiative (X) Affects health services Y5 by 5.7%.

مقدمة

تقوم البنوك المركزية بعدد كبير من الأنشطة في المجتمع، وتعمل هذه البنوك بصفة عامة على تنفيذ الرقابة المباشرة للحكومة على النظام النقدي بوجه عام، وبالرغم من التكامل بين وظائف البنك المركزي ووظائف الحكومة، إلا أن هناك استقلالية في أنشطة البنك المركزي عن أنشطة الحكومة، وبالرغم من تشابه الأنشطة المالية التي تقوم بها الحكومة مع الأنشطة المالية التي قد تقوم بها البنوك المركزية من حيث طبيعتها وآثارها، إلا أنه لا يتم معاملتهما بنفس الطريقة، حيث أن الأنشطة المالية التي تتولاها الحكومة من خلال وزارة المالية، هي التي تحدد عجز أو فائض الموازنة العامة للدولة، بينما تستبعد الأنشطة شبه المالية التي يقوم بها البنك المركزي عند تحديد هذا العجز أو الفائض.

ونتيجة لانتشار الابتكارات المصرفية الحديثة التي تعد واحد من موضوعات ما يعرف بالاقتصاد الرقمي Digital Economy التي تعتمد على التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات Information Technology ، فقد تزايد الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ وبالتبعية زيادة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة كقناة إلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت التي يتم من خلالها إتمام الصفقات والمعاملات.

ولذلك أطلق البنك المركزي برنامج تعزيز الشمول المالي والرقابة والإشراف على البنوك في مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسفارة

الألمانيـة بهـدف دعـم جهـود الشـمول المـالي، وتقويـة الإطـار الرقـابي المصـرفي، كمـا تبنـت الحكومـة المصـرية سياسـة النمـو الاحتـوائي Inclusive Growth لتحقيق نمو قائم على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الزى يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية

ويهدف البحث إلي دراسة دور برنامج الشمول المالي على كل من تخفيض مستويات الفقر، تحقيق مستويات أعلى للنمو، تحقيق درجة أعلى من المساواة بين فئات المجتمع المختلفة، تحقيق درجة أعلى من المساواة بين المناطق الجغرافية المختلفة في جمهورية مصر العربية.

١. مشكلة البحث

يركز الفكر الاقتصادي التنموي على تمكين الفرد في المجتمع من امتلاك قدرات أساسية بحيث يستطيع انجاز نوعية حياة ذات قيمة ويتجنب الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وأن يتمتع بمستوي كاف من التغذية والملبس والمسكن، وأن يستطيع القراءة والكتابة والاتصال بالآخرين، وأن يستطيع المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية

وقد تبنت الحكومة المصرية سياسة النمو الاحتوائي Inclusive Growth لتحقيق نمو قائم على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الزى يرتبط بعدالة

توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية[١]، حيث أعلن مجلس الوزراء الملخص التنفيذي لبرنامج عمل الحكومة خلال الفترة من ٢٠١٩/١٨ إلى ٢١-٢٠٢٢، والذي قدمه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تحت عنوان "مصر تنطلق" و ترتكز فلسفة البرنامج على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة، وأيضاً بناء الإنسان المصري، إيماناً بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز ويتضمن برنامج عمل الحكومة المصرية خمسة أهداف رئيسية هي [٢] :

- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.
- بناء الإنسان المصري.
- التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
- النهوض بمستويات التشغيل.
- تحسين مستوى معيشة المواطن المصري.

١

2

http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/The-Strategy-of-Dr.Mostafa-Madbouly's-government.aspx

ويركز الهدف الاستراتيجي الخامس على تحسين مستوى معيشة المواطن المصري من خلال سبعة أهداف رئيسية يتناول البرنامج الرئيسي الأول ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني، البرنامج الرئيسي الثاني يتناول التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، البرنامج الرئيسي الثالث يتناول معالجة الفجوات التنموية، يتناول البرنامج الرئيسي الرابع تطوير خدمات الإسكان، البرنامج الرئيسي السادس يتناول عدم التمييز النوعي بينما يتناول البرنامج الرئيسي السابع التحسين البيئي

وفى هذه الدراسة، تتناول الباحثة التأصيل النظري والتطبيق العملي لتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق النمو الاحتوائي حيث تتوقع الباحثة وجود تأثير جوهري ذات دلالة إحصائية حيث تتمثل مشكلة البحث في الإقصاء الاجتماعي التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع وعمليات الحرمان والتهميش التي يتعرض لها الفرد مما يحول بينه وبين ممارسة دوره كعضو كامل في المجتمع بسبب نقص في القدرات الإنسانية أو عجز ما لدى الفرد منها عن تحقيق مستوي معين من الإنجاز أو الأداء ، الحرمان من الاشتراك في سوق العمل، والحرمان من ملكية وسائل الإنتاج، الاستبعاد الجغرافي لبعض الأقاليم أو المناطق من برامج التنمية التي تقودها الدولة، **وتتحدد المشكلة الرئيسية للبحث في أربعة أبعاد :**

البعد الأول يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تخفيض مستويات الفقر في جمهورية مصر العربية

البعد الثاني يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق مستويات أعلى للنمو في جمهورية مصر العربية

البعد الثالث يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق درجة أعلى من المساواة بين فئات المجتمع المختلفة في جمهورية مصر العربية

البعد الرابع يتعلق بتأثير برنامج الشمول المالي على تحقيق درجة أعلى من المساواة بين المناطق الجغرافية المختلفة في جمهورية مصر العربية

و يمكن صياغة مشكلة البحث في التالي:

- مشكلات تتعلق انتشار البطالة بأشكالها المختلفة ، انخفاض متوسط دخل الفرد وعدم حصول الفرد على مستوى ، انخفاض دخل الأسر في المجتمعات الريفية، قلة شبكات الأمان الاجتماعي، عدم توفير مظلة تأمينية شاملة.
- مشكلات تتعلق بالزيادة السكانية الهائلة والتوعية بخطورتها، عدم تطوير خدمات الإسكان، قصور البرنامج القومي للإسكان بالإضافة محدودية خدمات التمويل العقاري
- مشكلات تتعلق بارتفاع نسبه الأميين، انخفاض مستوي التعليم
- مشكلات تتعلق بسوء التغذية ، عدم كفاء منظومة الخدمات التموينية، عدم استدامة توفير مظلة الحماية الاجتماعية من قبل

الدولة لمستحقي الدعم، عدم فعالية كل من آليات حماية المستهلك و التعاونيات الاستهلاكية

- مشكلات تتعلق بقلة الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة، عدم تلبية متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة
- مشكلات تتعلق بالتمييز النوعي وعدم تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، قلة الحماية الاجتماعية للمرأة، عدم دعم أنشطة الأسر المنتجة
- مشكلات تتعلق بالاستبعاد الجغرافي لبعض المحافظات من خطط التنمية، عدم تحقيق التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء، عدم تنمية وتطوير العشوائيات والقرى المصرية

٢. الدراسات السابقة

دراسة Jennifer Whajah وآخرون [٣]

يستخدم نموذج تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين كل من حجم الحكومة، الدين العام والنمو الشامل لمجموعة من ٥٤ دولة إفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦، وتشير نتائج الدراسة إلى أن حجم الحكومة

(3) Jennifer Whajah & others (2019) Government size, public debt and inclusive growth in Africa, Research in International Business and Finance, Volume ٤٩, Pages 225-240

له تأثير إيجابي على النمو الشامل ، وحجم المديونية العامة لها تأثير سلبي على النمو الشامل أيضًا، كما يلاحظ أن التوسع في النمو الشامل يعمل على تعزيز مستويات الحد من عدم المساواة.

تشير هذه النتائج إلى ضرورة أن يتخذ صانعو السياسات في إفريقيا الخطوات اللازمة لجعل النمو أكثر شمولاً من خلال ضمان تخصيص الأموال على النحو الأمثل ، وعدم انتهاك مستويات الدين المثلى للديون العامة لكل حكومة.

دراسة Rustam Sharafutdinov وآخرون [٤]

تهدف الدراسة إلى تقدير وحساب مؤشر النمو الشامل في مناطق الاتحاد الروسي بناء على الأسس الرئيسية والمؤسسية لأداء التنمية الشاملة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي ، استنادًا إلى تحليل مقارن للمؤشرات الرئيسية والمؤسسية لأداء المؤسسات الإقليمية

Rustam Sharafutdino& others (2019) Inclusive growth: A dataset on key and institutional foundations for inclusive development of Russian regions, Data in Brief, Volume 23, Pages 1-10

لغرض تشكيل مجموعة بيانات تم تقييم مؤشر النمو الشامل لـ ٢٦ دولة في الاتحاد الروسي ، تحديد نقاط القوة والضعف للتنمية الشاملة وقد قدمت الدراسة مجموعة البيانات يمكن أن تكون مفيدة في تكوين برامج إستراتيجية للتنمية الشاملة.

دراسة M. Mostak Ahamed وآخرون [٥]

أصبح الاحتواء المالي يحتل أولوية مهمة في السياسة العامة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، باستخدام عينة دولية مكونة من ٢٦٣٥ مصرفًا في ٨٦ دولة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢ ، نجد أن ارتفاع مستوى الاحتواء المالي يساهم في زيادة الاستقرار المصرفي.

وقد أظهرت النتائج الارتباط الإيجابي مع تلك البنوك التي لديها حصة أعلى في تمويل ودائع العملاء وتخفيض التكاليف الحدية لتوفير الخدمات المصرفية ؛ وكذلك مع تلك التي تعمل في الدول ذات الجودة المؤسسية الأقوى، كما تبرز نتائج الدراسة أن أهمية ضمان النظام المالي الشامل ليست فقط هدفًا للتطوير بل هي أيضًا مسألة يجب أن تضعها البنوك في سلم أولوياتها .

دراسة Peterson K. Ozili [٦]

([5]) M. Mostak Ahamed & others (٢٠١٩) Is financial inclusion good for bank stability? International evidence, Journal of Economic Behavior & Organization, Volume ١٥٧, Pages 403-427

تناقش الدراسة بعض القضايا المرتبطة بالتمويل الرقمي، الاحتواء المالي وهو مجال لم يتم تناوله بشكل نقدي في الأدبيات السابقة، يتمتع التمويل الرقمي و الاحتواء المالي بالعديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي، والحكومات، والاقتصاد ؛ على الرغم من ذلك ، لا يزال هناك عدد من المشكلات التي يمكن أن تجعل التمويل الرقمي يعمل بشكل أفضل للأفراد والشركات والحكومات إذا تمت معالجته .

تعتبر قضايا التمويل الرقمي التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة ذات صلة بالمناقشة الجارية والمشاريع على المستوى القطري الموجهة نحو زيادة الاحتواء المالي من خلال التمويل الرقمي في الاقتصاديات النامية والناشئة.

٣. متغيرات وفروض البحث

تتمثل متغيرات الدراسة في الشمول المالي كمتغير رئيسي مستقل و النمو الاحتوائي كمتغير رئيسي تابع يتفرع منه مجموعة من المتغيرات الفرعية وهي توزيع فرص التوظيف، الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، تحقيق العدالة الاجتماعية (مستوي المعيشة – خدمات التعليم – خدمات الصحة)

Peterson K. Ozili (٢٠١٨) Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume ١٨, Pages 329-340

ويركز البحث على اختبار فرضية رئيسية عن وجود علاقة طرديه موجبة بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي و تحقيق النمو الاحتوائي بمحاوره الثلاثة الفقر والنمو والمساواة في جمهورية مصر العربية و تتفرع من الفرضية الرئيسية الرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

يساهم تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي في توزيع فرص التوظيف على مختلف المناطق الجغرافية و الفئات المجتمع المختلفة في جمهورية مصر العربية

الفرضية الثانية:

يحقق تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة مستوي المعيشة للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات الصحة للمواطنين من فئات

المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات التعليم للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

٤. أهداف البحث

- الوصول إلي إطار مقترح لقياس وتفسير تأثير الشمول المالي علي تحقيق النمو الاحتوائي في جمهورية مصر العربية
- تحديد الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي في الفكر الاقتصادي والتعرف على نواحي القصور في هذا الإطار وتحديد عناصر ارتكازه من الفقر و النمو و المساواة
- تحديد أنواع وطبيعة برامج الشمول المالي التي تؤثر على تحقيق للنمو الاحتوائي .
- دراسة تحليلية للجوانب الاقتصادية المتعلقة بموضوع النمو الاحتوائي من توافر الوظائف للمواطنين، إتاحة فرص المشاركة للمرأة في الاقتصاد، تمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء، عدم استحواذ فئة قليلة على الثروات.

- تطوير ممارسات البنوك لبرامج الشمول المالي من خلال قياس وتقويم أداء المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها
- المساهمة في نشر الثقافة و التعليم المالي لدعم وحماية الفئات المستهدفة من الشمول المالي وتعزيز وتطوير مستويات الوعي من خلال تقديم مجموعة من التوصيات في نهاية الدراسة

٥. أهمية البحث

- تنبع أهمية البحث من حداثة تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وبالتالي ندرة الأبحاث السابقة التي تناولت أثره على تحقيق النمو الاحتوائي في مصر
- تزايد الاهتمام من أساتذة الاقتصاد بموضوع النمو الاحتوائي بسوق المعرفة والمعلومات وكبر حجم الاستثمارات التي تنفق لاقتناء وتشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات
- الكشف عن المخاطر المصاحبة لتزايد عدم المساواة في حصاد نتائج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة لتهميش بعض الفئات داخل المجتمع و استبعاد مناطق جغرافية.
- تزايد احتياج المجتمع المصري لاستيعاب المداخل الاقتصادية الجديدة التي تعظم من نتائج التنمية الاقتصادية و ما يتطلبه ذلك من مساعدة العمالة على التعافى من فقدان العمل، إتاحة التمويل للفقراء والطبقة

الوسطى، تعزيز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع

- تزايد الاتجاه من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي نحو مطالبة الدول بإتباع سياسات اقتصادية تحقق توزيع الثروة بشكل عادل، إعادة توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

٦. أسلوب البحث

تعتمد الدراسة علي الأسلوبين الأول هو الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية الفلسفية لهذه الدراسة.

و يتضمن الأسلوب الثاني الدراسة التطبيقية لعمل نموذج إحصائي (قياسي) مقترح لقياس الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لما يحتويه من معادلات إحصائية يمكن من خلالها أجراء المقارنات اللازمة لاختبار صحة الفرضية التي قدمتها الباحثة.

٧. مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة اقتصاد جمهورية مصر العربية، اختيار عدد من مفردات مجتمع الدراسة لتتكون العينة من الاقتصاد المصري من مؤشرات تطور الشمول المالي والنمو الاحتوائي خلال ٦ سنوات في الفترة الزمنية (٢٠١٢-٢٠١٧)

٨. <u>حدود البحث</u>

سوف تركز الدراسة في جانبها الموضوعي علي دراسة اثر الأبعاد الأربعة المتعلقة بتأثير برنامج الشمول المالي في جمهورية مصر العربية و هي تخفيض مستويات الفقر، تحقيق مستويات أعلى للنمو، تحقيق درجة أعلى من المساواة بين فئات المجتمع المختلفة، تحقيق درجة أعلى من المساواة بين المناطق الجغرافية المختلفة.

و تعتمد الدراسة في جانبها الزمني على جمع و تحليل بيانات الشمول المالي و تطور المؤشرات الاقتصادية خلال ٦ أعوام من ٢٠٠٧ حتى نهاية عام ٢٠١٢

٩. الإطار النظري

١/٩ الشمول المالي فى مصر

اهتمت إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية ولإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية استحدث البنك المركزي الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر ٢٠١٦ لقيادة ورصد عملية الشمول المالي، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية، وأدت هذه الجهود إلى تحسن في مؤشرات الشمول المالي كما هو موضح في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فيندكس "Global Findex" الصادرة من البنك الدولي عام ٢٠١٧.

وقد أطلق البنك المركزي برنامج تعزيز الشمول المالي والرقابة والإشراف على البنوك في مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسفارة الألمانية بهدف دعم جهود الشمول المالي، وتقوية الإطار الرقابي المصرفي بتمويل قدره ٣.٢ مليون يورو في صورة مساعدات فنية لمدة ثلاث سنوات، ويدعم البرنامج جهود البنك المركزي لإنشاء قاعدة بيانات شاملة على المستوى القومي لقياس مستويات الشمول المالي عن طريق إجراء دراسة على جانبي العرض والطلب، والتي ستشمل كل من القطاع العائلي، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ويعرف الشمول المالي بأنه إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال قنوات المصارف والبنوك بتكلفة مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها، بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي من الممكن أن تعرضهم لممارسات غير قانونية أو تفرض عليهم رسوما مبالغا فيها.

وقد أكد البنك المركزي أنه يضع الشمول المالي في مقدمة أولوياته وسياساته، ويعمل على التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى القومي لتهيئة الظروف التي تمكن أفراد المجتمع المصري ولا سيما أولئك الذين لا يحصلون على الخدمات المالية بشكل مناسب من الادخار بأمان وتحقيق تطلعاتهم المالية، بالإضافة إلى تهيئة الظروف التي تمكن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من الحصول على التمويل والاستثمار والنمو، وخلق المزيد من فرص العمل.

٢/٩ مفهوم النمو الاحتوائي:

النمو الاحتوائي Inclusive Growth هو نموا قائما على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم

الجغرافية و تتمثل سياسات النمو الاحتوائي في قيام الدولة بدورها في ضمان تحقيق التالي:

- اقتسام ثمار النمو وتحقيق العدالة داخل الجيل نفسه، والعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وتوفير الحق في التنمية باعتبارها سبيلًا لإنقاذ حياة الأجيال المقبلة؛ المسؤولية الأخلاقية بوصفها التزامًا تجاه قضايا الأجيال المقبلة.
- زيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.
- زيادة العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخول الفئات الفقيرة والمستبعدة ورفع مستوى معيشتها، حيث يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان.
- الاحتواء المالي لإحداث فرق في نتائج الاستثمار والأمن الغذائي والصحة.
- انتهاج الدولة لسياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية،

مع جمع الضرائب بشكل فعال. عدم استحواذ فئة محدودة على الموارد الاقتصادية، كما يحدث عند اكتشاف ثروات طبيعية .

- توفير الوظائف لأفراد المجتمع لبناء الشعور بالالتحام مع المجتمع والشعور بالكرامة، لتمتع الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء في بلادهم .
- المساواة في إتاحة الفرص للنساء والرجال للمشاركة في العملية التنموية .
- إنشاء شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تلبى احتياجات الأطراف المتضررة من عملية التنمية الاقتصادية، وتوفر لها قدر من الأمان.
- تقديم تأمين على الأجور للعمالة التي يتم تسريحها وتعمل فى وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكنها إمداد أصحاب الأعمال بدعم على الأجور لتعيين العمالة المسرحة.
- الاعتماد على التدريب التحويلي ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتجعل فترات البطالة الطويلة أقصر.

٣/٩ محاور النمو الاحتوائي

تتضمن محاور النمو الاحتوائي كل من توزيع فرص التوظيف، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رفع

مستوي المعيشة وتحسين خدمات التعليم و خدمات الصحة و التي سيتم توضيح كل منها كالتالي:

١/٣/٩ توزيع فرص التوظيف

تتمثل إستراتيجية النمو الاحتوائي في عدة محاور على رأسها الاهتمام بالموارد البشرية والعمل على تنميتها وتطويرها من حيث التدريب المستمر والحفاظ على الحقوق وخلق فرص عمل جديدة، وتتسم عملية توزيع فرص التوظيف بالتالي:

- توزيع فرص التوظيف عملية مستمرة ودائمة وذلك لتغير وتنوع مشاكل و ظروف العمل .
- يؤثر توزيع فرص التوظيف تأثير مباشر في كفاءة تخطيط البرامج التدريبية و تصميمها و تقويمها.
- توزيع فرص التوظيف عملية هامة ومنشودة لأنها تضمن الجدوى المنشودة للبرامج التدريبية وذلك للأسباب التالية :
  - تعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي تنطلق منها العملية التدريبية .
  - تؤدي الى الأداء المناسب .
  - تساعد على التخطيط الجيد لتنمية القوى العاملة .
  - توفر الأسس الواقعية التي تتيح الفرص العادلة لتقدم جميع العاملين .

- إذا تساوى الأداء الحالي مع الأداء المنشود فليس هناك حاجة تدريبية
- إذا كانت مستويات الأداء المرغوب بها تتعلق بالمعدات أو المكائن أو الآلات و ليس أداء الفرد ، فلسنا أمام حاجة تدريبية بل أمام حاجة لتغير الخط الإنتاجي .

٢/٣/٩ الناتج المحلي الإجمالي للفرد

كان النمو يعنى بصفه دائمة زيادة قدرة الإنسان على حماية جماعته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بل قد يضطر إلى انتهاك حرية الآخرين للغرض ذاته كما كان يستعمل مفهوم التنمية في معظم المجالات بمعنى اقتصادي بحت وتكمن مبررات ذلك في أن النمط الاقتصادي السائد في المجتمع يعتبر في حد ذاته مؤشرا للخصائص الاجتماعية الأخرى اى بمعنى أن النشاط الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع وخصائص ثقافية قد لا تتماثل وطبيعة النشاط الاقتصادي.

و عند تعريف المعيار الأساسي الذي يتيح تحديد تنمية أي بلد ويمكن من تصنيفه إما ضمن البلاد المتقدمة وإما البلاد المتخلفة و الاختيار بين معايير التنمية مثل معيار نصيب الفرد من الداخل أم توزيع السكان في سن العمل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة أي ما هي التنمية الاقتصادية ، إن المجتمع ينمو من الناحية الاقتصادية كلما ازدادت قدرة

أعضائه على التضامن وعلى التعامل مع البيئة وتعتمد القدرة على التعامل مع البيئة على مدى إدراكهم لقوانين الطبيعة ومدى وضعهم لهذا الإدراك موضع التطبيق باستعمال أدوات التقنية كما تعتمد أيضا على أسلوب تنظيم العمل الادارى والانتاجى(٧).

ويعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي و اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل وتشمل معايير الدخل كل من الدخل القومي الكلي والدخل القومي الكلي المتوقع و متوسط دخل الفرد (٨).

٣/٣/٩ تحقيق العدالة الاجتماعية

(7) Godspower O.Ekuobase & others (2016) " Study of Information and Communication Technology (ICT) maturity and value: The relationship ", Egyptian Informatics Journal, Volume 17, Issue 3, November 2016, Pages 239-249

(8) Tayssir, Oueslati & others (2018) " Does central banking promote financial development? ", Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 1, March, Pages 52-75

تحقق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية البشرية وهي عملية توسيع خيارات الناس من خلال توسيع القدرات البشرية والأداء البشري للأفراد وذلك من أجل حياة طويلة وصحية للأفراد، ومن أجل المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وتؤكد العدالة الاجتماعية على الإنصاف والمساواة في القدرات الأساسية والفرص المتاحة للجميع، والمساواة في فرص الحصول على التعليم، وفي الصحة، وفي الحقوق السياسية[٩].

ويتضح مما سبق أن العدالة الاجتماعية هي تنمية الأفراد، بواسطة الأفراد، وللأفراد[١٠]:

- **تنمية الأفراد:** تعني تحسين القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الصحة، التعليم، التغذية وزيادة المستويات المعيشية للسكان حتى يمكنهم أداء أدوارهم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(9) Medvedev, Dmitry (2016) " Social and economic development of Russia: Finding new dynamics ", Russian Journal of Economics , Volume 2, Pages 327–348

(10) Čadila, Jan & others (2014) " Human Capital, Economic Structure and Growth– Enterprise and the Competitive Environment 2014 conference, ECE 2014, 6–7 March 2014, Brno, Czech Republic ", Procedia Economics and Finance , Volume 12, Pages 85 – 92

- **تنمية بواسطة الأفراد:** تعني توسيع خيارات الأفراد من خلال المشاركة في صنع القرارات واشتراكهم في تخطيط وتنفيذ إستراتيجيات التنمية.
- **تنمية للأفراد:** تعني أن الهدف الرئيسي للتنمية هو أن تشبع التنمية احتياجات الأفراد، وتعمل على رفع مستوى رفاهية الأفراد والعدالة في توزيع ثمار التنمية.

و تتوقف العدالة الاجتماعية على عدة عوامل أهمها[١١]:

- الإنصاف: فكلما كان هناك عدالة في توزيع الموارد، انعكس النمو الاقتصادي في تحسن حياة كل فرد.
- الإنفاق الاجتماعي ذو الأولوية: فكلما زادت الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تدعمها الحكومة، تحسنت حالة الفقراء.
- فرص كسب الدخل: يتحول نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسينات في التنمية البشرية من خلال توسيع فرص كسب الدخل وتوليد فرص العمل.

([11]) Faria, Hugo & others (2016) " Unbundling the roles of human capital and institutions in economic development ", European Journal of Political Economy, Volume 45, Supplement, December, Pages 108-128

- الحكم الجيد: السماح للناس بالمشاركة في الحياة العامة مما ينعكس على تحسين أحوال البشر.

- **رفع مستوي المعيشة**

إن الأفراد الأصحاء المتعلمين جيدًا يجعلون الاقتصاد أكثر إنتاجًا، ولكن هذا ليس معناه أن الهدف الوحيد للاستثمارات في الصحة والتعليم هو تحسين الإنتاجية، حيث إن تنمية القدرات البشرية غاية في حد ذاتها، وهناك أنواع أخرى كثيرة من الاستثمار في التنمية البشرية لها أثر إيجابي على الاقتصاد، فالإنتاجية يمكن أن تزيد من خلال تحسين قدرة وتنظيم العمال والإدارة والتمكين من استخدام المستويات الأعلى من التكنولوجيا وتعزيز المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء.

ويمكن القول إن قوة الحلقة الممتدة من العدالة الاجتماعية إلى النمو الاقتصادي تعتمد على[١٢]:

([١٢]) الغامدي، خالد (٢٠١٣) دور التدريب في رفع كفاءة أداء موظفي القطاع العام كلية العلوم الإدارية والمالية رسالة ماجستير موارد بشرية جامعة الباحة المملكة العربية السعودية

- تراكم رأس المال البشري من خلال الاستثمارات في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب على المهارات والبحث والتطوير.
- إتاحة الفرص للناس للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- **تحسين خدمات الصحة**

الاستثمار في الصحة أمر أساسي للتنمية الاقتصادية، كما أنه أحد مكونات وضع إستراتيجية إنمائية سليمة، إلى جانب الاستثمار في التعليم، التنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد، يحفز تحسين الصحة في المجتمعات النمو الاقتصادي ويعزز التقدم البشري، فتحسين الصحة يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الآتي(١٣):

- تظهر السيطرة على الأمراض وتحسين الحالة الصحية للأفراد في شكل ارتفاع الإنتاجية، إن انخفاض المستوى الصحي للسكان يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية على المستوى الفردي وانخفاض الإنتاج على المستوى الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الفردي للسكان، بل إن انخفاض مستوى الدخل الفردي في المرة الأولى لانخفاض المستوى

(13) Kopasker, Daniel & others (2018) " Economic insecurity: A socioeconomic determinant of mental health ", SSM – Population Health, Volume 6, December, Pages 184-194

الصحي سيؤدي إلى نقص الادخار، ومن ثم نقص الاستثمار، ثم انخفاض الناتج القومي الإجمالي.

- يسهم تحسين الصحة في زيادة التعليم، حيث إن تمتع الأفراد بصحة جيدة يسهم في تحسين الأداء التعليمي، وهذا يترجم في النهاية إلى زيادة الإنتاجية.
- يؤدي تحسن الحالة الصحية إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع مما سيكون له أثر موجب على مستوى الخبرة المتراكمة لقوة العمل مما ينعكس على الإنتاجية، كما أن العمال الذين يتمتعون بصحة جيدة يزيد ادخارهم واستثمارهم من أجل الإعداد للتقاعد.
- يؤدي تحسين الصحة إلى انخفاض معدل الوفيات والخصوبة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين.
- تسهم صحة السكان ورأس المال البشري في حالة المشاركة في التقدم التكنولوجي في تحقيق نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الأجل في الطويل.

- **تحسين خدمات التعليم**

إن الاستثمار في التعليم يعتبر أحد العوامل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ، إن تعليم الأفراد يساعد في بناء قدرات الموارد البشرية، وتمكين الناس من مواجهة تحديات التكنولوجيا الجديدة وعصر

المعلومات، كما ينظر إلى التعليم بوصفه مؤسس الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ومفتاح زيادة الإنتاجية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، وتشير البحوث إلى أن زيادة متوسط تعليم القوة العاملة بمقدار سنة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩%، وهذا ينطبق على السنوات الثلاث الأولى من التعليم الزائد، وبعد ذلك تتضاءل عائدات كل سنة إضافية بحيث يمثل تأثيرها حوالي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن جهود الحد من الفقر في البلدان النامية تؤكد الدور المحوري للتعليم في تحسين التنمية الاقتصادية. حيث يلعب التعليم دورًا هامًا في تحديد المستوى الاقتصادي للأسر، وذلك لما له من ارتباط وثيق بالدخل وتوفير فرص العمل، وتوجد علاقة ارتباط عكسية بين مستوى الفقر والمستوى التعليمي(١٤)

١٠. <u>الإطار التطبيقي</u>

تهدف الدراسة التطبيقية باختبار نموذج قياسي لتقدير اثر الشمول المالي علي النمو الاحتوائي و يهتم النموذج بتقدير الشمول المالي كمتغير مستقل و يتمثل المتغير التابع في النمو الاحتوائي في جمهورية مصر

(14) Faria, Hugo & others (2016) " Unbundling the roles of human capital and institutions in economic development ", European Journal of Political Economy, Volume 45, Supplement, December, Pages 108-128

العربية وسوف تعبر عنه في النموذج بالرمز (Y) و ينقسم منه المتغيرات الفرعية التابعة التالية :

Y_1 : توزيع فرص التوظيف

Y_2 : الناتج المحلي الإجمالي للفرد

Y_3 : مستوي المعيشة

Y_4 : خدمات التعليم

Y_5 : خدمات الصحة

و يعبر عن المتغير المستقل الشمول المالي بالرمز (x) كالتالي :

X_1 : مبادرة الشمول المالي

1/10 اختبار الفرض الأول

الفرض العدم H0 :

لا يساهم تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي في توزيع فرص التوظيف على مختلف المناطق الجغرافية و الفئات المجتمع المختلفة في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل H1 :

يساهم تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي في توزيع فرص التوظيف على مختلف المناطق الجغرافية و الفئات المجتمع المختلفة في جمهورية مصر العربية

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_1 : توزيع فرص التوظيف

X_1 : مبادرة الشمول المالي

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل مبادرة الشمول المالي و المتغير التابع Y_1 توزيع فرص التوظيف

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.318[a]	.087	.052	6.214

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.087 الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في الشمول المالي (X) تفسر 8.7% من التغير في Y_1 توزيع فرص التوظيف

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.412	3.745		1.625	.261
	X	2.341	1.965	.458	1.246	.214

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_1 = 5.412 + 2.341X_1$$

2/10 اختبار الفرض الثاني

الفرض العدم H0 :

لا يحقق تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل H1 :

يحقق تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_2 : الناتج المحلي الإجمالي للفرد

X_1 : مبادرة الشمول المالي

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير مبادرة الشمول المالي و المتغير التابع Y_2 الناتج المحلي الإجمالي للفرد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.732[a]	.512	.342	2.613

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.512 الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) تفسر 51.2% من التغير في Y_2 الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.925	1.218		2.326	.058
	X	5.121	4.297	.587	4.367	.001

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_2 = 4.925 + 5.121X_1$$

3/10 اختبار الفرض الثالث

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة مستوي المعيشة للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة مستوي المعيشة للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y3 : مستوي المعيشة

X_1 : مبادرة الشمول المالي

- **و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :**

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل X_1 مبادرة الشمول المالي و المتغير التابع Y_3 مستوي المعيشة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.574[a]	.614	.347	10.787

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.614 الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) تفسر 61.4 % من التغير في Y_3 مستوي المعيشة.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.842	7.047		4.261	.063
	X	4.221	2.632	.633	5.024	.036

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_3 = 6.842 + 4.221X_1$$

4/10 اختبار الفرض الرابع

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات الصحة للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات الصحة للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي

Y_4 : خدمات التعليم

X_1 : مبادرة الشمول المالي

و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقلX_1 مبادرة الشمول المالي و المتغير التابع Y_4 خدمات التعليم

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.247[a]	.426	.557	.516

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.426 الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) تفسر 42.6% من التغير في Y_4 خدمات التعليم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11.852	.728		367.306	.009
	X	..315	.111	.703	7.002	.000

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_4 = 11.852 + .,315X_1$$

5/10 اختبار الفرض الخامس

الفرض العدم H0 :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات التعليم للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل H1 :

توجد علاقة موجبة طردية بين تبني البنك المركزي المصري لمبادرة الشمول المالي وزيادة خدمات التعليم للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة في كافة المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية

- **و قد تم ترميز متغيرات الدراسة كالتالي**

Y_5 : خدمات الصحة

X_1 : مبادرة الشمول المالي

و كانت نتيجة الاختبارات الإحصائية هي :

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X[a]	.	Enter

يتضح من الجدول السابق انه تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل X_1 مبادرة الشمول المالي و المتغير التابع Y_5 الخدمات الصحية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.753	.541	.952	9.801

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.541 الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل و المتغير التابع مما يعنى أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) تفسر 54.1 % من التغير في Y_5 الخدمات الصحية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.014	6.476		.712	.526
	X	5.774	1.327	.602	1.500	.753

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_5 = 7.014 + 5.774X_1$$

٦. نتائج الدراسة

- أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في توزيع فرص التوظيف Y_1 بنسبة 2.3% ويمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_1= \quad 5.412 + 2.341X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للفرد Y_2 بنسبة 5.2% ويمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_2= \quad 4.925+ 5.121X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في مستوي المعيشة Y_3 بنسبة 4.2 % ويمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_3= \quad 6.842+ 4.221X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في خدمات التعليم Y_4 بنسبة 0.3% ويمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_4= \quad 11.852 + .,315X_1$$

- أوضحت النتائج أن التغير في مبادرة الشمول المالي (X) يؤثر في الخدمات الصحية Y_5 بنسبة 5.7% و يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_5= \quad \mathbf{7.014} + \mathbf{5.774}X_1$$

٧. <u>توصيات الدراسة</u>

- الدعاية الكافية والتسويق الجيد لمبادرة الشمول المالي من جانب جهات الإصدار (المؤسسات المالية) وبث الثقة بين المتعاملين بها في سلامة معاملاتهم عن طريقها، وذلك بغرض الحفاظ على تطورها وتنمية انتشارها.
- وضع التنظيمات القانونية والتشريعية مع وجود تنسيق وتعاون دولي، تكفل الحماية القانونية والتعاقدية للمتعاملين لمبادرة الشمول المالي بأطرافهم المختلفة، وكفالة السرية والخصوصية لمعاملاتهم، مع تأمين الدولة من مخاطر تهريب الأموال وغسيلها والعمليات غير المشروعة عن طريق تلك الوسائل، فضلًا عن مكافحة التهرب الضريبي.
- ضرورة المراجعة الدورية لمبادرة الشمول المالي وذلك كلما استجدت أحداث على الساحة الاقتصادية والتجارية والمالية
- هناك حاجة لمزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية والعملية لإلقاء الضوء على مشكلات تطبيق لمبادرة الشمول المالي.

المراجع

1. Čadila, Jan & others (2014) " Human Capital, Economic Structure and Growth- Enterprise and the Competitive Environment 2014 conference, ECE 2014, 6-7 March 2014, Brno, Czech Republic ", Procedia Economics and Finance , Volume 12, Pages 85 – 92
2. Faria, Hugo & others (2016) " Unbundling the roles of human capital and institutions in economic development ", European Journal of Political Economy, Volume 45, Supplement, December, Pages 108-128
3. Faria, Hugo & others (2016) " Unbundling the roles of human capital and institutions in economic development ", European Journal of Political Economy, Volume 45, Supplement, December, Pages 108-128
4. Godspower O.Ekuobase & others (2016) " Study of Information and Communication Technology (ICT) maturity and value: The relationship ", Egyptian Informatics Journal, Volume 17, Issue 3, November 2016, Pages 239-249
5. http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/The-Strategy-of-Dr.Mostafa-Madbouly's-government.aspx
6. Jennifer Whajah & others (2019) Government size, public debt and inclusive growth in Africa, Research in International Business and Finance, Volume ٤٩, Pages 225-240

7. Kopasker, Daniel & others (2018) " Economic insecurity: A socioeconomic determinant of mental health ", SSM – Population Health, Volume 6, December, Pages 184-194
8. M. Mostak Ahamed & others (٢٠١٩) Is financial inclusion good for bank stability? International evidence, Journal of Economic Behavior & Organization, Volume ١٥٧, Pages 403-427
9. Medvedev, Dmitry (2016) " Social and economic development of Russia: Finding new dynamics ", Russian Journal of Economics , Volume 2, Pages 327-348
10. Peterson K. Ozili (٢٠١٨) Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume ١٨, Pages 329-340
11. Rustam Sharafutdino& others (2019) Inclusive growth: A dataset on key and institutional foundations for inclusive development of Russian regions, Data in Brief, Volume 23, Pages 1-10
12. Tayssir, Oueslati & others (2018) " Does central banking promote financial development? ", Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 1, March, Pages 52-75

١٣. الغامدي، خالد (٢٠١٣) دور التدريب في رفع كفاءة أداء موظفي القطاع العام كلية العلوم الإدارية والمالية رسالة ماجستير موارد بشرية جامعة الباحة المملكة العربية السعودية